

التقرير الاستراتيجي الفالسطيني 2014 - 2015



تحرير
د. محسن محمد صالح



عبر رئيس الشاباك يورام كوهين لعباس، أكد له فيها أن اللقاء بين ليبرمان مع دحلان لم يكن بعلمه أو موافقته. غير أنه من المستبعد الإقدام على هذه الخطوة دون تنسيق مسبق مع نتياهو²³³.

وقد قال ليبرمان، في مقابلة بثتها القناة الإسرائيلية الثانية في 2015/1/16، إنه يمكن التوصل لحل سلمي للنزاع في المنطقة حتى نهاية سنة 2015، لكن على "إسرائيل" التخلّص من عباس ليس باغتياله، إنما عن طريق مفاوضة السلطة الفلسطينية وسائر الدول العربية في المنطقة للتوصل إلى سلام شامل. وعند سؤاله عن مقابله دحلان في باريس قال ليبرمان: "قابلت العديد من الشخصيات العربية هناك، لكنني لا أذكر أسماءهم الآن"²³⁴.

وكشفت القناة العاشرة الإسرائيلية، نقلاً عن مصادر رفيعة في الخارجية الإسرائيلية، النقاب عن حضور السفير الإسرائيلي لدى مصر حاييم كورين Haim Koren لحفل زفاف نجل محمد دحلان، والذي أقيم في آب/ أغسطس 2015، في فندق فيرمونت نايل تاور بالقاهرة²³⁵. وأكدت صحيفة هآرتس أن دولة الإمارات و"إسرائيل" اتفقتا في سنة 2015، على تدشين ممثلية للاحتلال في إمارة أبو ظبي، يبدو أن لدحلان دور فاعل في هذا الأمر، وعلق دحلان عبر صفحته على موقع تويتر Twitter: "أبارك لمحمد بن زايد فتح مكتب تمثيل إسرائيلي في الإمارات، هذا النجاح يؤسس لعلاقات وطيدة ستساهم في محاربة الإرهاب ودعم السلام والاستقرار"²³⁶.

خامساً: مسار التسوية السلمية إن عرض وتقييم التطورات التي شهدتها الفترة التي يغطيها التقرير خلال سنتي

2014 و2015 واستقراء الآفاق المستقبلية يبدأ في التوقف أمام مبادرة جون كيري، وزير الخارجية الأمريكي، التي استمرت تسعة أشهر وانتهت في 2014/4/29، حيث رفضها الطرفان، كل لأسبابه، بالرغم من تحمّل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الأساسية عن الفشل، لأنها أصرت على ضرورة تضمين "اتفاق الإطار" الذي حاول كيري التوصل إليه اعتراف الفلسطينيين بـ"إسرائيل" كدولة "للشعب اليهودي"، وعلى رفض الانسحاب من شرقي القدس المحتلة²³⁷.

وطالبت "إسرائيل" بضم الكتل الاستيطانية الكبيرة وتوسيعها لتشمل العدد الأكبر من المستوطنين والمستوطنات التي تسمى "عشوائية"، ورفض رسم حدودها، إضافة إلى مرابطة قوات من حلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantic Treaty Organization (NATO) لفترة مؤقتة بعد انسحاب قواتها. كما أصرت على مرابطة الجيش الإسرائيلي على الحدود والأغوار ومناطق استراتيجية لمدة تتراوح بين 10-20 عاماً، ورفضت عودة لاجئ واحد تطبيقاً لحق العودة²³⁸، ولم توافق على عودة عدد معقول سنوياً من اللاجئين حتى في إطار "لمّ الشمل"، ضمن القوانين المعمول بها في "إسرائيل".

فشل كيري بالرغم من أنه وافق على طرح "اتفاق الإطار" بدلاً من البحث في معاهدة سلام واتفاق نهائي، رضوخاً للمنطق الإسرائيلي الذي يفصل الحول الانتقالية حتى لا يبيت في القضايا الأساسية، وعلى أن يقدم باعتباره وثيقة أمريكية وليس وثيقة مشتركة، لكي تتيح للطرفين إبداء ملاحظات عليها.

وفشل كيري لأن أيّ تسوية تتضمن إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود 1967 مرفوضة من التيار المركزي في "إسرائيل"، إذ إن ما تحاول عمله الحكومة الإسرائيلية الحالية والحكومات السابقة هو إدارة الصراع وليس حله؛ حتى يتم استكمال فرض أمر واقع احتلالي استيطاني عنصري، يجعل إقامة الدولة الفلسطينية أمراً صعباً، ليكون أقصى ما يمكن أن يحصل عليه الفلسطينيون في الحل النهائي هو حكم ذاتي، يقام على معازل مأهولة بالسكان ومفصولة عن بعضها البعض، لضمان أن لا تقوم لها قائمة، لا في المرحلة الراهنة ولا في المستقبل، وتمّ قبول المنطق الإسرائيلي، وبات البحث يدور في خانة إدارة الصراع وليس حله.

لقد أوقف كيري مبادرته عندما اقتنع بأن الموقف الإسرائيلي متعنتٌ جداً، ولا يمكن زحزحته من دون ضغط لا تريد أن تمارسه الإدارة الأمريكية، وأن الجانب الفلسطيني لا يمكن أن يمضي أبعد في إبداء المرونة والتنازلات من دون أن يخسر قدرته على إقناع شعبه، الذي أصبحت الهوة بينه وبين قيادته كبيرة، وتتسع باستمرار، جراء فشل الخيارات المعتمدة، وخصوصاً خيار المفاوضات الثنائية برعاية أمريكية.

وعندما أدرك كيري أن تعنت حكومة نتنياهو وصل إلى حدّ عدم الاستجابة حتى إلى الطلب الفلسطيني بتجميد الاستيطان، والإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى الذي جرى اعتقالهم قبل اتفاق أوسلو، بالرغم من أن هذه الخطوة كانت ضمن اتفاق سبق استئناف المفاوضات، يتضمن إطلاق سراحهم مقابل امتناع الجانب الفلسطيني عن الانضمام إلى المؤسسات الدولية طوال فترة الأشهر التسعة المتفق أن تكون سقفاً للتوصل إلى اتفاق. وهذا يعني أن إمكانية استمرار المفاوضات أصبحت متعذرة وليس فقط توصلها إلى اتفاق.

ترى حكومة نتنياهو أن ما يجري في المنطقة والإقليم يوفر لها فرصة تاريخية لإنجاز ما لم يتم تحقيقه من أهداف توسعية استعمارية، وتراهن على مفاعيل الصراع الإيراني - السعودي، وخصوصاً أنه يأخذ شكل الصراع الطائفي والمذهبي، إذ إن "إسرائيل" تراهن على تشكيل حلف مع الدول العربية ضد المحور الإيراني، يفتح لها أفقاً لدخول المنطقة من أبواب عريضة لا تمر بحل القضية الفلسطينية عن طريق إقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967، بل إنها تروّج لإمكانية أن تكون المفاوضات القادمة ليست فلسطينية إسرائيلية، وإنما إقليمية، وستحاول أن تصل من خلالها إلى حل إقليمي يقوم على حساب الفلسطينيين.

ما سبق يؤكد استنتاجاً سابقاً بأن المفاوضات أصبحت من أجل المفاوضات، ولمنع نشوء خيارات أخرى، والحفاظ على الوضع الراهن. في هذا السياق، فإن المفاوضات التي جرت بعد توقيع اتفاق أوسلو بصورة عامة، وبعد انهيار وفشل قمة كامب ديفيد الثانية في Camp David في سنة 2000 بصورة خاصة، وبعد التخلص من ياسر عرفات وإعادة صياغة السلطة، أصبح هدفها الحفاظ على السلطة، وليس التوصل إلى حلٍّ بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة؛ بدليل أن الفلسطينيين باتوا بعد إقرار خريطة الطريق الدولية Road Map سنة 2003، التي رفضتها حكومة شارون من خلال وضع 14 تحفظاً عليها، ينفذون الالتزامات التي عليهم من جانب واحد من دون التزام إسرائيلي مماثل.

لم تكن المفاوضات، التي شهدناها والتي يمكن أن نشهدها في ظل استمرار موازين القوى والعناصر المؤثرة على ما هي عليه، من أجل التوصل إلى حلٍّ، بل من أجل إدارة الصراع أو "النزاع" كما يقولون (عملية من دون سلام كما قال دينيس روس Dennis Ross منذ أعوام). حلّ الصراع وإنجاز الدولة ذات السيادة على حدود 1967 بحاجة إلى تغيير قواعد اللعبة بشكل جوهري، وهذا يتطلب مقاربة مختلفة جذرياً يتبناها الفلسطينيون ويعملون على أساسها.

وبمراقبة ما يجري في "إسرائيل"، نلاحظ تقلص الأحزاب التي ما زالت تنادي بقيام دولة فلسطينية حتى بالشروط الإسرائيلية التي لا تبقي من مقومات الدول إلا الاسم، حيث تراجع نتنياهو عن قبوله بالدولة الفلسطينية الذي أعلنه في خطابه في جامعة بار إيلان سنة 2009 في تصريح عشية الانتخابات الإسرائيلية. ثم عاد وتراجع عن تراجع مع تأكيده على استحالة قيام دولة فلسطينية حتى إشعار آخر²³⁹، وإذا قامت، لا بدّ من التزامها بالشروط الإسرائيلية الأمنية والسياسية المعروفة، التي تجعلها عند قيامها لها علاقة بأي شيء سوى الدول. وبعد نتنياهو واليمين واليمين المتطرف، جاء حزب العمل الذي كان محسوباً على معسكر "السلام" واليسار ليعلن في مؤتمره الأخير أن الوقت غير مناسب لقيام الدولة الفلسطينية، وطرح بدلاً منها خطة للانفصال أحادي الجانب تمت الموافقة عليها بالإجماع، وتشكل هذه الخطة استكمالاً لخطة أرييل شارون التي بدأها في غزة، وكان يخطط لاستكمالها في الضفة، ولكن الموت السريري الذي عاجله لم يتح له ذلك.

وهناك أحزاب مثل "إسرائيل بيتنا" تطرح تبادل سكان وأراضٍ²⁴⁰، وهي فكرة سبق أن طرحها إيهود أولمرت على عباس، وكرر طرحها لاحقاً بنيامين نتنياهو وحزب البيت اليهودي الذي يطالب بضم المناطق المصنفة ج. وهناك أحزاب أخرى تطالب بضم جميع الضفة الغربية وفرض التمييز العنصري على الفلسطينيين، إلى أن تتوفر فرصة لطردهم وحلّ القضية الفلسطينية بعيداً عن "إسرائيل"، عن طريق حلّ إقليمي، أو على حساب الأردن.

وانتقلت العدوى إلى الولايات المتحدة، حين أعلنت الإدارة الأمريكية على لسان عدد من أركانها، أبرزهم روبرت مالي Robert Malley، مسؤول ملف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البيت الأبيض، في أواخر سنة 2015 بأن إدارة أوباما لن تقوم بمبادرة جديدة لاستئناف المفاوضات حتى نهاية عهدها؛ وأن أقصى ما يمكن القيام به مبادرات لتحسين ظروف حياة الفلسطينيين، وبناء الثقة بينهم وبين الإسرائيليين، ومنع التدهور بشكل عام، وانهايار السلطة بشكل خاص، خصوصاً في ظلّ تهديدات محمود عباس بتسليم مفاتيح السلطة، والاستقالة، وإعادة النظر في العلاقة مع الاحتلال من علاقة مع شريك سلام إلى علاقة مع عدو واحتلال، واتخاذ قرارات بوقف التنسيق الأمني وتغيير العلاقات التبعية الاقتصادية، إضافة إلى التلويح بسحب اعتراف المنظمة بـ"إسرائيل"، رداً على عدم اعترافها بالدولة الفلسطينية، وتنكرها لكل الاتفاقيات، والمضي بتعميق الاحتلال وتوسيع الاستيطان، وعمل كل ما من شأنه قطع الطريق على قيام دولة فلسطينية.

إن هذه التهديدات مجرد مناورات وتكتيكات للضغط، ولا توجد نية حقيقية لتنفيذها، ولكن تتزايد المؤشرات على عدم قدرة الشعب الفلسطيني على تحمل المزيد من الضغوط الإسرائيلية الأمريكية، وأبرزها الموجة الانتفاضية، وتآكل شرعية ومصداقية السلطة والرئيس، وبدء معركة الخلافة؛ كل ذلك يجعل من الأهمية بمكان الإبقاء على قوة دفع قبل أن تصل الأمور إلى ما لا تحمد عقباه. وأخيراً، انضمت المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل Angela Merkel إلى المنادين بأن الوقت الحالي ليس وقت إقامة الدولة²⁴¹.

إن الرئيس محمود عباس ما يزال يراهن على استئناف المفاوضات، لذلك لم ينفذ تهديداته بحل السلطة التي قال بأنها أصبحت "بلا سلطة"، ولا بوقف الالتزامات وفقاً لقرارات المجلس المركزي التي اتخذها في آذار/ مارس 2015²⁴²، وأكدها في خطابه في الأمم المتحدة في دورة 2015، ويبدل كل ما يستطيع لإنجاح أي مبادرة لاستئناف المفاوضات، لأنه مؤمن كما يقول — حتى الآن — إن المفاوضات هي الطريق الوحيد بالرغم من اصطدامه بجدار التعنت والتطرف الإسرائيلي الذي يزداد سماكة كل يوم، ولا أفق قريباً لتغييره، لأن الكثير من الشواهد تدل على أن "إسرائيل" تسير نحو المزيد من التطرف، وليست بوارد الموافقة بطواعية على أيّ تسوية تحقق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية المقرر في القانون الدولي.

إن العرض السابق ضروري لاستيعاب التطورات التي حصلت لاحقاً، ما بعد فشل كيري، حيث لم نشهد مفاوضات، وشهدنا بدلاً من ذلك انضماماً فلسطينياً إلى مؤسسات دولية على دفعات، الدفعة الأولى بعد رفض الحكومة الإسرائيلية الإفراج عن الدفعة الرابعة في الموعد المتفق عليه (2014/3/29)²⁴³، وشملت الانضمام إلى 15 مؤسسة ومعاهدة، أبرزها اتفاقية جنيف الرابعة Fourth Geneva Convention²⁴⁴، وكان قد سبقها الانضمام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم

والثقافة (اليونسكو) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). أما الدفعة الثانية فتضمنت الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، بعد فشل مشروع القرار العربي في الحصول على الأصوات التسعة من أعضاء مجلس الأمن الضرورية لعرضه للتصويت، بعد تراجع نيجيريا عن استعدادها للتصويت لجانبه²⁴⁵. مع أن عرضه على التصويت كان لا يعني أنه سيمر، فالـ"فيتو" Veto الأمريكي كان يقف له بالمرصاد كما ظهر من خلال تصويت مندوب الولايات المتحدة ضده، ولكن عدم الوصول إلى ما يفرض استخدام الفيتو بعدم الحصول على الأصوات التسعة يعفي الإدارة الأمريكية من حرج كبير، فاستخدام الفيتو ضد مشروع قرار ينسجم مع الشرعية الدولية يظهر المعايير المزدوجة والدفاع الأعمى عن "إسرائيل" والتعامل معها كدولة فوق القانون الدولي.

وهنا، لا بد من ملاحظة إصرار الجانب الفلسطيني على عرض المشروع على التصويت بالرغم من أن الأصوات التسعة غير مضمونة، وعلى الرغم من أن عدداً من مندوبي الدول أصحاب العضوية المؤقتة في مجلس الأمن كان سيتم استبدالهم بعد أيام قليلة، وأن المؤيدين لمشروع القرار العربي من المؤيدين الجدد أكثر من القدامى الذين يستعدون للرحيل.

إضافة إلى ما سبق، من الأفضل كثيراً عندما يكون هناك احتمال كبير باستخدام الفيتو الأمريكي ضد مشروع قرار عربي أن يحدث ذلك بعد ضمان أن القرار سيحصل على أغلبية كبيرة مثلما كان يحصل سابقاً، حيث كان المشروع العربي يحصل في الغالب على أكثر من 12 صوتاً. وقبل إجمال هذه النقطة لا بد من الإشارة إلى أن مشروع القرار العربي قدم للتصويت من دون عرضه على اللجنة التنفيذية، ما سبب انتقادات كبيرة حول القفز عن المؤسسة القيادية الأولى، وعن ضرورة التشاور حول مثل هذه القضايا مع مختلف الفصائل (داخل المنظمة وخارجها)، والمؤسسات والفعاليات الوطنية وذوي الخبرة من القانونيين والدبلوماسيين، ولما تضمنه من تنازلات جوهرية، وهذا أدى إلى سحبه وتعديله مع عدم الأخذ بكل الملاحظات المقدمة.

الجدير ذكره أن الأمر نفسه (عرض مشروع قرار على مجلس الأمن من دون ضمان الأصوات التسعة) حصل في دورة الأمم المتحدة سنة 2011، عندما أصرّ الرئيس محمود عباس على تقديم طلب الحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين بالرغم من مطالبة فلسطينية وعربية واسعة بأن يتم تقديم الطلب للعضوية المراقبة من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبعد الحصول عليها يتم بعد ذلك تقديم طلب للحصول على العضوية الكاملة من موقف أقوى. ولم يحصل طلب الحصول على العضوية الكاملة في المرتين على الأصوات التسعة، وهذه هزيمة كان يمكن تجنبها، والأهم أنه تمت إضاعة سنة كاملة (في سنة 2011) بحجة "أننا لا نخاف" من الفيتو الأمريكي ولا من المجابهة مع الإدارة الأمريكية، في حين أن ما حصل في المرتين هو تجنب المجابهة باسم المجابهة.

بعد ذلك، أقدمت القيادة الفلسطينية على اتخاذ سلسلة من الخطوات، مثل عدم الموافقة على استئناف المفاوضات من دون توفير متطلباتها، وتوقيع اتفاقيات دولية، والانضمام إلى مؤسسات من ضمنها المحكمة الجنائية الدولية²⁴⁶. مع أن طلب الانضمام تأخر كثيراً بحجة دراسته تارة، وللحصول على موافقة وتوقيع جميع الفصائل تارة أخرى، وبعد الانضمام ظهر تردد بتقديم دعاوى وامتناع عن تنظيم حملة سياسية ضخمة للضغط على المحكمة؛ لكي تباشر التحقيق وتوجيه التهم على الجرائم السابقة والحالية والمستمرة مثل الاستيطان.

لا يمكن التقليل من أهمية هذه الخطوات، وهي خطوات كان سيكون لها تأثير أكبر بكثير لو كانت ضمن رؤية واستراتيجية جديدة تستخدم أدوات متكاملة مترابطة، تهدف إلى جعل الاحتلال مكلفاً لـ"إسرائيل" ومن يدعمها؛ حتى يمكن الحديث والوصول إلى وضع يفرض فيه الانسحاب الإسرائيلي من دون شروط بلا مفاوضات، أو بعد قبول "إسرائيل" الدخول والمشاركة في مفاوضات قادرة على التوصل إلى تسوية تؤدي إلى الانسحاب الإسرائيلي وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع. ولكنها في الحقيقة كانت خطوات تكتيكية تستهدف الضغط من أجل استئناف المفاوضات، وفق الأسس والقواعد السابقة، أو بعد تعديلها بشكل جزئي من خلال توفير شبكة رعاية دولية شكلية، تضم إضافة لأطراف اللجنة الرباعية الدولية دولاً عربية.

والدليل على ما سبق، أن الرئيس يكرر مراراً وتكراراً أنه مستعد لاستئناف المفاوضات إذا أطلقت "إسرائيل" الدفعة الرابعة من الأسرى وجمدت الاستيطان، ويسارع إلى تأييد أي مبادرة فرنسية أو غير فرنسية لاستئناف المفاوضات، من دون الإصرار على تغيير القواعد والمرجعيات، ومن دون سحب التنازلات الفلسطينية التي قدمت في المفاوضات والاتفاقات السابقة، خصوصاً تلك المتعلقة بالاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود، والموافقة على مبدأ "تبادل الأراضي" وضمّ معظم الكتل الاستيطانية، وعلى "حلّ عادل" متفق عليه لقضية اللاجئين، إضافة إلى أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح.

كما يظهر الطابع التكتيكي للخطوات الفلسطينية في عدم تفعيل القرارات الدولية السابقة، وخصوصاً القرارات المرتبطة بحق مقاومة الاحتلال، وحقّ تقرير المصير، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية (ICJ) International Court of Justice، والانضمام للمؤسسات أو المحاكم الدولية، وخصوصاً المحكمة الجنائية الدولية، ودعم المقاطعة والمقاومة الشعبية، حتى السلمية التي يتم الحديث ليلاً نهاراً عن تبنيها، إضافة إلى احتواء الموجة الانتفاضية من خلال الجمع بين تأييدها ومحاصرتها وعدم تنظيمها ومدّها وتوفير روافع سياسية ومالية وغيرها لها، أهمها بلورة قيادة موحدة تضع أهدافاً قابلة للتحقيق.

وإذا نظرنا إلى التحرك الفرنسي الذي يطل برأسه كلما تراجع الدور الأمريكي، في محاولة ملء الفراغ، قبل أن تملأه أطراف أخرى (بالرغم مما ينطوي عليه من بعض النقاط الإيجابية، مثل التعهد بالاعتراف بالدولة الفلسطينية إذا فشل التحرك²⁴⁷)، نجد أنه مُرتهن إلى حد كبير بالموقف الأوروبي، خصوصاً موقف بريطانيا وألمانيا المنحاز لـ"إسرائيل"، وبحاجة إلى ضوء أخضر أو عدم ممانعة أمريكية؛ لذا فإن أسسه ومنطلقاته تهبط باستمرار.

لقد انتقل الموقف الفرنسي من المطالبة بالحصول على قرار من مجلس الأمن يحدد أسس ومنطلقات وأهداف أيّ تحرك أو مبادرة للتوصل إلى تسوية في إطار جدول زمني قصير، ثم تمّ الهبوط بسقف مشروع القرار، إلى التخلي عنه استجابة لنصيحة أمريكية، وتبني المطالبة بتوسيع اللجنة الرباعية الدولية وعقد مؤتمر دولي أو إقليمي على غرار المؤتمرات السابقة، وخصوصاً مؤتمر أنابوليس Annapolis Summit، الذي كانت مهمته الوحيدة توفير منصة وغطاء لاستئناف المفاوضات.

إن توفير رعاية دولية دائمة من دون أن يكون الإطار الدولي هو المظلة الدائمة ومن دون تحديد المرجعية التي تحكم المفاوضات؛ سيعيد إنتاج دور شاهد الزور الذي لعبته اللجنة الرباعية الدولية، إذ كانت شكلاً من أشكال التحايل الدولي على الشرعية الدولية. فالأمم المتحدة يجب أن تكون هي الإطار الذي ينظم ويقود أيّ تحرك دولي (لتحصيل جانب من الحقوق الفلسطينية) وليست مجرد طرف من أربعة أطراف، بعيداً عن الالتزام بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ومن دون دور فاعل ضاغط، بل أقصى ما يمكن أن تقدمه هو النصح، وإذا تجاوزت ذلك يكون الغضب والرفض الأمريكي بالمرصاد.

إن العودة إلى المفاوضات لتحقيق رؤية حلّ الدولتين التي قام عليها مشروع التسوية السلمية، من دون التزام إسرائيلي بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة كمرجعية، ومن دون إطار دولي فاعل مستمر يملك الصلاحيات الكاملة ليفرض على الطرفين التوصل إلى حلّ ضمن سقف زمني قصير، خصوصاً الضغط على الطرف المستعمر والمحتل والمنتكح لكل القرارات الدولية؛ تعني تقديم طوق نجاة للاحتلال، وتمكينه من مواصلة احتلاله وجرائمه المختلفة بغطاء دولي، ويمكن أن يؤدي لممارسة الضغط على الطرف الضعيف لكي يقبل بحلول تنتقص من أبسط حقوقه الوطنية، أو بأن يكون طرفاً في عملية من دون تسوية سلمية، تستهدف الحفاظ على الوضع القائم الذي يتغير باستمرار لصالح الطرف الإسرائيلي جزاء سياسة تغيير الحقائق على الأرض بشكل دائم، بغض النظر عن طبيعة الحكومة التي تحكم "إسرائيل".

نظرة في المستقبل القريب:

يتوقع لمسار المفاوضات والتسوية السلمية أن يسير في أحد مسارات ثلاث. المسار الأول يقوم على بقاء الوضع على ما هو عليه، أقل أو أكثر قليلاً، من دون تغييرات دراماتيكية، وهذا السيناريو

تتناقص احتمالاته، لأن الوضع الفلسطيني لم يعد قابلاً للاستمرار، بدليل الموجة الانتفاضية والعدوان الإسرائيلي الذي يتصاعد بشكل محوم بأشكال عدة، منها استمرار الاعتداءات على الأقصى من أجل استكمال تهويد القدس و"أسرلتها"، والتوسع الاستيطاني، وإحياء خطة "إسرائيل الكاملة"، وإزالة الخط الأخضر، وإقرار المزيد من القوانين العنصرية، واضطرار قيادة منظمة التحرير والسلطة إلى التهديد بالمقاومة الشعبية والمقاطعة، وتفعيل الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، إضافة إلى وقف التزاماتها المترتبة عليها في اتفاق أوسلو.

أما المسار الثاني المحتمل فيقوم على أساس السير باتجاه عملية سياسية جديدة، اعتماداً على المبادرة الفرنسية، أو على شيء مشابه لها، بحيث يكون هناك تحضير لعقد مؤتمر دولي من خلال اجتماعات تحضيرية غير مباشرة أو حتى مباشرة، ويمكن توفير غطاء لها بعقدتها في إطار مؤتمر يعقد حول الأمن الإقليمي كما تخطط الإدارة الفرنسية. وستكون هناك جهود فلسطينية لجعل هذا المؤتمر يعقد أو ينتج عنه وضع أسس ومرجعية لعملية التسوية السلمية، وجدول زمني قصير لإنهاء المفاوضات، وأن يسبقه أو ينتج عنه تجميد الاستيطان والإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى، والأسرى الذين تم اعتقالهم من المفرج عنهم، وأولئك المعتقلون في الأشهر الأخيرة.

أما "إسرائيل" فستحاول أن تفرغ المؤتمر من أي مضمون أو دور له، وألا تكون له مرجعية سوى المفاوضات، وأن تبدأ من النقطة التي انتهت إليها المفاوضات السابقة، حتى تحافظ على التنازلات الفلسطينية السابقة وتبني عليها. كما ستسعى لتوظيفه لتطبيع علاقاتها مع عدد إضافي من الدول العربية، وتحسين فرص التفاوض الإقليمي، على أمل أن يقود ذلك في المستقبل إلى حل إقليمي. إن ما سيتفق عليه في هذا المؤتمر سيكون صيغة أقرب للموقف الإسرائيلي، سواء من خلال الصيغة الرسمية، أم تكون حمالة أوجه، وسيكون الطرف القوي على الأرض قادراً على إعطائها التفسير الذي يناسبه، ما يجعل عقد مثل هذا المؤتمر نوعاً من إضاعة الوقت، وصباً للماء في طاحونة "إسرائيل".

وستتزايد احتمالية هذا السيناريو في حال سارت الأزمات الإقليمية، خصوصاً السورية، نحو نوع من الحل أو التهدئة، والتعايش المؤقت، أو المستمر لفترة طويلة. وقد يساعد على إنجاز هذا السيناريو تحقيق مصالح فلسطينية عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية، حتى لو كانت من دون توفير الأسس الكفيلة باستدامتها ونجاحها.

أما المسار الثالث المحتمل فيقوم على أساس أن الأحداث ستسير باتجاه مواجهة شاملة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي هذه الحالة لا مجال لعودة المفاوضات الثنائية بصيغتها القديمة أو بصيغة معدلة قليلاً عنها. وتكون فرصة إنهاء الانقسام وإنجاز الوحدة في هذا السيناريو أكبر،

لأنها ستفتح الباب لمراجعة الاتفاقات والتنازلات السابقة، واعتماد مقاربة جديدة تركز على المقاومة وجعل الاحتلال مكلفاً لـ "إسرائيل"، وإلى درجة تجبرها على الانسحاب، سواء من طرف واحد، أم عبر المفاوضات.

إن مثل هذا السيناريو ليس مرجحاً في الوقت الراهن، ولكن لا يمكن استبعاده كلياً، بسبب تزايد المطالبة الفلسطينية السياسية والشعبية بتبني مقاربة جديدة، وفي ظل إخفاق الخيارات السابقة؛ فلا مجال للحصول على دعم شعبي جديد للمفاوضات، بينما القيادة والبنى والمؤسسات في حالة تقادم، وفي ظل فضاء جديد يطل برأسه ومرشح للتصاعد، خصوصاً إذا لم تقم الفصائل بعملية تغيير وتجديد شاملة، أو إصلاح على الأقل يمنح المؤسسات الشرعية التي افتقدتها بعد مضي الفترة القانونية للرئيس والمجلس التشريعي، وبعد الشلل الذي تعاني منه مؤسسات المنظمة من دون اجتماعات للمجلس الوطني، ومن دون استيعاب للقوى والمجموعات الجديدة، ومن دون مراجعة ولا مساءلة ولا إجراء انتخابات للمجلس الوطني، حتى في المناطق التي يمكن إجراء الانتخابات فيها.

خلاصة يبدو أن إعادة التّوضع الداخلي للأحزاب الإسرائيلية الذي أحدثته الانتخابات الإسرائيلية في آذار/ مارس 2015، لم تضيف جديداً على المسار الكلي لتوجهات المجتمع الصهيوني، الذي استمر في جنوحه نحو اليمين المتشدد ونحو الاتجاه الديني المتطرف. ولذلك، فقد استمرت السياسات الإسرائيلية تحت إدارة نتنياهو وحزب الليكود، في تبني مزيد من التوسع الاستيطاني، وتهويد المقدسات، وقطع الطريق على تطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، والإفشال العملي لـ "حلّ الدولتين".

وبالرغم من استقرار الاقتصاد الإسرائيلي، وقدرته على توفير ناتج محلي ومُعدّل دخلٍ فردٍ مرتفع؛ وبالرغم من التفوق الطاغي للقوى العسكرية الإسرائيلية، وبالرغم من حالة التضعف والإنهك العربي نتيجة الثورات والسلوك القمعي الرسمي والتدخلات الخارجية؛ إلا أن الشعب الفلسطيني عبّر عن إرادة متميزة في الثبات والصمود، بل وإفشال العدوان الإسرائيلي على القطاع في صيف 2014 من خلال الأداء البطولي للمقاومة المسلحة. كما أبدع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية شكلاً جديداً من أشكال المقاومة من خلال جيل من الشباب الذي واجه الغطرسة الإسرائيلية بالسكاكين... وغيرها.

وبالتالي فإنه وإن كان الشعب الفلسطيني ما زال يعاني من الاحتلال، فإن المشروع الصهيوني ما زال يحمل أزماته من سنة إلى أخرى، في بيئة ترفض الاستسلام لإرادته أو التطبيع معه وتتطلع للنهضة والحرية والاستقلال.

The Palestinian Strategic Report 2014-2015

التقرير الاستراتيجي الفالسطيني 2015-2014



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2014-2015 الذي يصدر للمرة التاسعة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدثّة الدقيقة حتى نهاية سنة 2015، بل وجانباً من سنة 2016؛ وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلية.

شارك في إعداد هذا التقرير 12 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، ومسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني. ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-49-9



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

